وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان الحقوق والعلوم السياسية
الشعبة: العلوم السياسية
ليسانس أكاديمي
درس نموذجي لمادة: مدخل الى علم السياسة 1
السنة الأولى جذع مشترك **السداسي: الأول**
عنوان المحاضرة رقم 01: تعريف السياسة وعلم السياسة

أولا: معلومات عامة عن المادة:

المادة: مدخل إلى علم السياسة **1** الوحدة التعليمية: الأساسية

الرصيد : 6 المعامل : 3

الحجم الساعي الأسبوعي: 1:30 سا محاضرة + 1:30سا أعمال موجهة

طريقة التقييم: متواصل+ امتحان

ثانيا: أهداف التعليم (المستويات المتوقعة للطلبة من المعرفة والمهارات):

2-1)- تحديد وضبط المفاهيم ذات العلاقة بتخصص علم السياسة.

2-2)- التعريف بعلم السياسة ونشأته وتطوره وتموقعه كعلم مستقل بذاته.

2-3)- تحديد طبيعة السياسة ك: علم، فن، فلسفة، ممارسة.

ثالثا: محاور المحاضرة:

المحور الأول: تعريف السياسة وغايتها.

المحور الثاني: طبيعة السياسة.

المحور الثالث: التعريف بعلم السياسة.

رابعا: محتوى المحاضرة:

مقدمة:

منذ أكثر من 80 عامًا، وبالتحديد سنة 1936، كتب هارولد لاسويل، أستاذ العلوم السياسية البارز، كتابًا رائعًا بعنوان السياسة: من يحصل على ماذا، متى، كيف؟ ألهم كتابه علماء السياسة الآخرين لطرح سؤال آخر مهم للغاية، وهو: لماذا؟

وبما أن الظاهرة السياسية هي محور علم السياسة، فمن الضروري التعريف بالسياسة وإجلاء حقيقتها، قبل البحث في علم السياسة.

المحور الأول: تعريف السياسة

هي نشاط بشري، يمتاز به الانسان عن سائر الكائنات الحية. وإطار هذا النشاط هو المجتمع. فالسياسة لا تكون في فراغ، فالعيش في جماعة مع الأخرين ضرورة تتطلبها الحياة الانسانية. وقد قال أرسطو" أن الإنسان الذي يعيش خارج المجتمع هو بهيمة أو إله ."

والمجتمع لا يشكل إطار النشاط السياسي وحسب، إنما يعتبر المادة التي يعطيها هذا النشاط شكلا معينا، فالسياسة تعني تنظيم المجتمع وتحقيق وحدته وتدعيمها، وخلق المؤسسات التي يقوم عليها، واعطاءه هيكليات وبنيات محددة، وسن القوانين والقواعد الحقوقية التي يرتكز عليها وتطبيقها. كما تعني تعديل وتطوير كل هذا وفقا للتبدلات الحاصلة في الزمان والمكان، بغية تحقيق الغاية التي تطمح السياسة اليها. فبالسياسة يمكن للإنسان أن يحول المجتمع، ولكن ضمن حدود معينة تفرضها معطيات الواقع الاجتماعي، وبالسياسة ايضأ بتعزز وجود المجتمع ومن خلاله وجود الفرد.

أما من الناحية الايتيمولوجية **لمصطلح السياسة**، فإن أصل مفهوم السياسة في اللغات الغربية ومنها الإنجليزية Politics والفرنسية Politique مشتق من تسميات لاتينية تتمثل في:

1- **بوليس/Polis**: تعني المدينة، وهي الوحدة السياسية أي الدولة في اليونان القديم، حيث عرفت باسم "دولة – المدينة" في عصر الدول- المدن. وحاكم المدينة أو المقاطعة أو الولاية منتخبا أو معينا إداريا من الحكومات المركزية، يعد رجل سياسة ومسير للشأن العام المحلي.

2- **بوليتيكا/Politica**: تعني الأشياء السياسية أو المدنية النظرية ومنها على سبيل المثال الحكومة والجمهورية والسيادة.

3- **بوليتيك/Politike**: تعني السياسة كفن أي كممارسة عملية، كتسيير للشأن العام من خلال منصب سياسي: وزير، رئيس حكومة، رئيس دولة، ديبلوماسي في سفارة، رجل مفاوض دولي.

ومن ثم فإن مفهوم "السياسة" يجمع في الأصول اللاتينية بين **الوحدة السياسية** أي الدولة التي بدأت بالمدينة، وهي أساس السياسة، وبين **النظرية السياسية والممارسة السياسية.**

ونلاحظ في اللغة الفرنسية أن كلمة بوليتيكا قد استخدمت في القرن الثالث عشر في كتاب برونيتو لاتيني,Latini Brunetto (كتاب كل الأشياء)[1] بمعني حكومة المدينة، ثم تحولت التسمية فيما بعد إلى **كلمة بوليتيك (Politique) وأصبحت تعرف في الأكاديمية الفرنسية بأنها تشمل كل ما يتعلق بحكومة الدولة وإدارة الشؤون الخارجية.**

أما في **اللغة العربية** فنجد أن أصل مصطلح "السياسة" من ساس، يسوس، سياسة، بمعنى القيام بأمور الناس، والذي يقوم بهذه المهمة يسمي سائس ويجمع بكلمة ساسة، وقد استخدم المصطلح ايضا عند العرب بمعني الرئاسة والريادة والزعامة أو القيادة. وفُهم المصطلح في الإسلام بمعني القيام على أمر المسلمين بما يصلح دنياهم وأخراهم أو بمعني حفظ الدين وسياسية الدنيا به.

أما بالنسبة لتعريف مصطلح السياسة فنجد أن هناك عدة تعريفات عند الكتاب الغربيين إلا أنها تلتقي جميعها في قاسم مشترك هو لفظ (الحكم) Government، ويتضمن مفهوم الحكم عند الغربيين تقسيم الناس إلى فئتين – فئة حاكمة وفئة محكومة – مما يترتب عليه وجود علاقة بين هذين الطرفين، وهي علاقة قانونية في إطار الدولة. وتسمى هذه العلاقة علاقة السلطة Relation of Authorityبين الحكام والمحكومين أو بين الساسة والمسوسين.

إلا أنها تتميز في المفهوم العربي بالتركيز علي احتكار السلطة وما يترتب عليها من قوة قهرية Coercive Power من قبل الحكام كما يترتب على ذلك أيضا الالتزام بالطاعة من قبل المحكومين، وهذه الطاعة تعني خضوع المحكومين لكل التشريعات والقرارات الصادرة من فئة الحكام عبر القنوات أو المؤسسات السياسية المختلفة ومن ثمة تسمي الطاعة بالإلتزام السياسي Political obligation

وقد تطور إستعمال كلمة سياسة فعرفها معجم الأكاديمية بما يلي «Politique» : (اسم مؤنث) هي معرفة كل ماله علاقة بفن حكم الدولة و بإدارة علاقاتها الخارجية. وهي تعني أيضا بالشؤون العامة، والأحداث السياسية، والتحدث بالسياسة الخارجية، والسياسة الداخلية.

[1] Brunetto Latini, Livre du Trésor . Brunetto, Latini (1230?-1294). Auteur du texte

والسياسة هي أسمى النشاطات البشرية، التي من خلالها يحقق الانسان وجوده. لذلك لا بد لنا من التعرف على **طبيعتها وممارستها وغايتها ووظائفها وأداتها الأساسية**.

المحور الثاني: طبيعة السياسة

السياسة **هي فن، وعلم، وفلسفة** وربما أكثر من ذلك. ولنا أن نتوقع بالطبع مزيدا من التنقيح والتعديل لهذا التصور كلما تقدمنا أكثر في تحليل هذه الأبعاد.

1- السياسة كفن:

إن فن الحكم أي انقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين قديم قدم المجتمع الإنساني ذاته. والذين يعتبرون السياسة فنا يعتقدون أن هناك مجموعة مهارات سياسية لا بد أن تتحق عند كل من يضطلع بمهمة ممارسة الحكم. وهذه المهارات تكسب من خلال الخبرة العملية. لكن الخبرة وحدها ليست كافية إذ يتعين أن تتوافر عند هؤلاء الأشخاص مميزات أو خصائص فريدة كالقدرة على الخيال الخصب الخلاق، وبعد النظر، والإلهام، والقدرة على بلوغ الغاية وتحقيق الهدف بنجاح من خلال اختيار أنسب الوسائل.

ومعنى ذلك كله أن السياسة تحتاج إلى نوع من الحكمة العملية. ويؤكد الذين يتبنون هذا المنظور أن تعلم السياسة ومعرفة دروسها لا يتم عن طريق المنطق فحسب، ولكنه يحتاج إلى تطبيق الإلهام والاستدلال الحدسي، ومن ثم يجب على عالم السياسة أن يرى السياسة كفن لممارسة الحكم، بأن يعالج هذا الجانب بنفس عقلية الناقد الفني، أو الأديب حين يعني بمسائل مثل التوازن، والانسجام، والإلهام والتذوق. وإذا كان العلم يحتاج إلى عقلية تركيبية فإن الفن يحتاج إلى العبقرية، ونستطيع أن نجد في أقوال كبار رجال السياسة الذين عرفهم التاريخ، والذين تحدثوا بوحي من العبقرية السياسية، مصدرا غنيا للمعرفة السياسية، وأفكار مبدعة حول فن الحكم، حتى وإن بدت هذه الأفكار غير منظمة. إلا أن هذا الموقف يتطلب تبني نظرة منهجية خاصة نحو علم السياسية، فمن الضروري أن ندرك هذا العلم بوصفه يحتل مكانا وسطا بين الإنسانيات والعلوم الطبيعية.

2- السياسة كعلم:

أما فيما يتعلق بالبعد الثاني وهو السياسة كعلم، فإن مصدر تأكيده يرجع إلى أن الإعتقاد في أن حكم الناس ممكن فقط عن طريق المعرفة العلمية بدلا من الاعتماد على الصدفة والتخمين، ودون حاجة إلى اللجوء في إلى الحدس والمهارات الشخصية.

فإذا كان العلم هو بناء منظم من المعارف المحققة القائمة على الملاحظة والتجربة، وإذا كان قد تجمع لدينا الآن ركام ضخم من المعلومات حول عملية الحكم منذ أن بدأ الإنسان ينظم معلوماته حول التجمع الإنساني، في نفس الوقت الذي أصبح من مسلم به أن دراسة المسائل السياسية للإنسان تعالج جانبا هاما من العلاقات الاجتماعية، فإن علم السياسة يحتل مكانة بين العلوم الإجتماعية، ومع ذلك فإن هذه التعريفات العامة لا توضح بصورة كافية ومقنعة وضع علم السياسة داخل النطاق الكامل للعلوم الحديثة، بل أنها قد تكون مضللة أيضا إذا أوحت بأن الفروق في موضوع الدراسة هي التي تميز العلوم بعضها عن بعض.

وهنا يظهر أمامنا التساؤل الهام الذي مؤداه : ماذا نقصد إذن من استخدامنا لعبارة : علم السياسة ؟ إذا كانت الإجابة تعني أنه يجب أن نضع أمام أولئك الذين يشاركون في عملية الحكم بناءا من المعرفة العلمية المنظمة والمحققة تمكنهم من فهم أبعاد هذه العملية وتقدير نتائجها المختلفة، بحيث تصبح السياسة أكثر رشادة وعقلانية، وذات نتائج على درجة عالية من الصدق – فإن ذلك يتطلب بالطبع ضرورة تطبيق المنهج العلمي في تناول المسائل السياسية، بحيث لا يقتصر استخدام هذا المنهج على طائفة من الظواهر دون الأخرى. ومن المعروف أن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه المنهج العلمي هو أن البحث يجب أن يسترشد بالموضوع المدروس أساسا، لا أن تقوده آمال أو مخاوف أو تحيزات العالم، أو أية عوامل خارجية أخرى. وهذا بالضبط هو ما نقصده من وصفنا للبحث العلمي بأنه موضوعي. أما العناصر الرئيسية للبحث العلمي فتشمل : تحديد أو تعريف المشكلة المراد حلها، وجمع المعلومات الملائمة وصياغة الفروض، ثم تفسير البيانات في ضوء المشكلة المختارة، وأخيرا التحقق من صحة هذه الفروض.

ومن المؤكد أننا حينما نطبق إجراءات الوصف، والمقارنة، والتصنيف على الظواهر السياسية، فسوف نحصل على نتائج صادقة ومفيدة حول طبيعة هذه الظواهر وأهميتها. ولدينا في علم السياسة تراث هائل اعتمد في المحل الأول على الملاحظة الدقيقة والاستقراء التاريخي. ولا شك أن النتائج التي خلصت إليها هذه الأبحاث السياسية تنقصها الدقة الصارمة التي تتوافر في أبحاث العلماء الطبيعيين، ويرجع ذلك إلى أن الظواهر السياسية يصعب أن تخضع للمعالجة الكمية أو القياس الدقيق. كما أنه من العسير أيضا عزل العوامل العديدة المتشابكة والمتداخلة المؤثرة في هذه الظواهر، مما يعد بدوره أمرا مألوفا بالنسبة للعلوم التي تدرس الإنسان والمجتمع.

3– السياسة كفلسفة:

ذهب أفلاطون إلى أن حكم الناس لن يستقيم "ما لم يصبح الفلاسفة حكاما، أو إن يكتسب ملوك وأمراء العالم روح الفلسفة واصالتها". والشيء الذي كان يهدف إليه افلاطون من قوله هذا هو أن السياسة لا يمكن أن تفهم بعيدا عن الاسس الفلسفية التي تنهض عليها.

فكأن الفلسفة السياسية تزودنا بالاستبصار الذي بدونه لا نستطيع تقييم النظم والسياسات السائدة في العالم السياسي الواقعي، وإذن فأهمية الفلسفة ترجع إلى كونها وسيلة الفكر النقدي، الذي يهدف أساسا إلى تحقيق التكامل بين مختلف جوانب الخبرة الإنسانية، واكتشاف إمكانيات واحتمالات الانسجام والتوازن، وعوامل ومظاهر الصراع والانشقاق، وهذا كله يجعل للفلسفة دورا حيويا في الحياة السياسية. وبدون المنظور الفلسفي للسياسة لن نكتشف الأهداف الكامنة وراء الأنظمة والأنشطة السياسية العديدة، أو الغايات التي يحققها السلوك السياسي، ولن ندرك أهمية الحكومة في الحياة الاجتماعية.

فالوضع المثالي إذن هو الاحتفاظ بعلاقة متبادلة ذات جانبين. إذ على الفلسفة أن توجه العلم وتساعده في تحديد مساراته، ثم إن العلم بدوره يمنع الفلسفة من أن تحلق بعيدا عن أفاق الواقع، والنتيجة المترتبة على ذلك حياة سياسية منسجمة وفعالة. ومع ذلك، فلا يزال هناك دور عام يمارسه الفن، ويتمثل هذا الدور في تحقيق الصلة بين العلم والفلسفة وإيجاد التوازن بين الإسهام الذي يقدمه كل منهما.

المحور الثالث: تعريف علم السياسة

قبل تعريف علم السياسة يجدر بنا التعرف على السيرورة التاريخية لتطورها حتى يسهل علينا التعرف على المحطات الكبرى لتحول مضمون علم السياسة.

أولا: نشأة وتطور علم السياسة:

1-1)- في الفكر السياسي المسيحي: تقوم الديانة المسيحية على العدل والمساواة بين البشر وإخضاع الجميع للسلطات العليا المتمثلة في الله، وأما السلطات القائمة في الأرض فهي أتت بأمر من الله، فمن يعص هذه السلطات فهو يعص الرب وحلت عليه اللعنة، فالحكام لم يتواجدوا لمحاربة العمل الصالح بل لمحاربة الشر، وظهرت نظرية السيفين والتي تقول أن الله خلق سيفين لقيادة العالم الأول روحي وهو للبابا والثاني زمني وهو للإمبراطور، ولقد حدث بعد ذلك صراع بين السلطتين الدينية والدنيوية على الحكم، فظهر توجه يرى أن السلطة الزمنية مستمدة من الشعب وذلك من خلال عقد بين الأمير

والشعب، ومن هؤلاء توماس الأكويني الذي أكد ان الطبيعة أو القانون الطبيعي جعلت لكل شئ مبدأ واحد فالجسم تديره العقل والأسرة يديرها الأب والعالم يديره الإله، وكذلك فإن الدولة يجب ان يديرها فرد واحد ويكون ملكا فالملكية أفضل من الاستقراطية والاستقراطية أفضل من الديمقراطية، ويجب أن ينتخب الملك من قبل الشعب ويساعده مجلس ارستقراطي منتخب وحدد توماس الأكويني وظائف الدولة في النقاط الأتية :

- تحقيق الأمن والعدالة في المجتمع وذلك من خلال التشريعات القانونية؛
- نشر الأخلاق بمساعدة الكنيسة ؛
- حماية الدين ومساعدة الكنيسة.

فعند توماس الأكويني الحكم أمانه في عنق جميع الأفراد ما دام أن هذا الحكم قائم على الانتخاب الحر وسلطة الحاكم مستمدة من الله بهدف تنظيم حياة الناس إلا أن هذه السلطة يجب إلا تكون مطلقة بل تجددها مجموعة قوانين و هي:

1- القانون الأزلي: وهو القانون الذي يحكم به الله العالم وهو يسمو على الطبيعة البشرية ومع ذلك فهو ليس مستحيل الفهم للإنسان

2-القانون الطبيعي: وهو القانون الفطري أو مجموعة من القوانين الأخلاقية، التي تتبلور في العقل السليم والضمير البشري والنفس الطبيعية. قانون حالة الطبيعة هو الأحكام المستخلصة من الفقهاء الدستوريين من حياة الناس البدائية الأولى المتخيلة أحيانا كحالة فطرية خيرة أو شريرة أو حالة مزدوجة وهديناه النجدين بالتعبير القرآني (أي هي الفطرة أو القابلية لفعل الخير والشر معا).

3-القانون الإلهي: ويسمى أيضا "القانون المقدس" أو "الأحكام الشرعية"، ويتمثل في التعاليم والشرائع والأحكام عن طريق الوحي للرسل والأنبياء.

4-**القانون الإنساني**: وهو فرع من القانون الوضعي، وليس قانونا طبيعيا وإن استلهم منه بعض أحكامه. وهو قانون إنساني خالص يلائم البشر بسبب تعذر تطبيق القوانين الثلاثة السابقة. ومنه: القانون الإنساني الدولي أو قانون النزاعات المسلحة منها: اتفاقيات جنيف الأربعة وبروتكولوته الإضافية لعام 1949 ؛ واتفاقيات لاهاي لعام

5- **القانون الوضعي**: هو القانون الذي تضعه السلطات البشرية المختصة، مثل: حكومات الدول أو المنظمات الحكومية الإقليمية أو القارية أو الدولية، فهو قانون وضعي أو تشريع وطني داخلي

أو تشريع دولي، كمثل: الدساتير، قانون المدني، قانون تجاري، قانون المالية، قانون المرور، قانون جنائي، اليه وفي العلاقات الدولية كمثل: الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات والقرارات الصادرة عن هيئات التشريع الدولية المخولة.

يري توماس الأكويني أن القانون العادل هو الذي يجب طاعته أما القوانين المعارضة للقوانين الثلاثة السابقة فلا تجوز طاعتها بأي حال من الأحوال ولكنه يطاع اذا كان معارضا لحق ثانوي فرعي

1-2)- في الفكر السياسي الإسلامي: أقام الرسول النبي محمد بن عبد الله(ص) آخر الأنبياء والمرسلين برسالة سماوية(الكتاب الموحى = القرآن الكريم)، السلطة منذ أول يوم من نبوته حيث بدأ من عائلته والمقربون منه، ثم حاول نشرها في مكة المكرمة إلا أنه لقى رفضا كبيرا من قبيلة قريش فهاجر للمدينة وهناك نشر الدين الإسلامي وبسط سلطة دول المدينة النواة الأولى لإمبراطورية مسلمة ممتدة، بسطت حضارة الإسلام في أجزء هامة من قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا ابتداء من أواسط القرن السابع الميلادي.

1-3)- في الفكر السياسي للعصور الحديثة الأوروبية:

وتبدأ هذه المرحلة من القرن الخامس عشر إلى الوقت الحاضر ويمكن تقسمها إلى ثلاث عصور وهي عصر النهضة العصر الحديث والعصر المعاصر

أ)- الفكر السياسي في عصر النهضة الأوروبية: وتميزت هذه الفترة بالحروب،انتعاش التجارة الدولية بفضل الاكتشافات الجغرافية (القارة الأمريكية) والرغبة في إقامة دولة أوروبية مسيحية واحدة، ولكن حدوث الصراع بين الكنيسة والسلطة الزمنية أدى إلى إضعاف النظام البابوي وتعزيز الحكم المطلق للملوك. ولقد ظهر في هذه المرحلة ما يعرف بالإصلاح الديني الذي قاده مارتن لوثر في ألمانيا ضد الكنيسة في روما على خلفية قيام الكنيسة ببيع صكوك الغفران إلى المسيحيين، فطالب بتطهير الكنيسة من الانحراف، واعتقد أن السلطة ضرورية لتصدي لأي مخالف، وان الله بعثها للحفاظ على الأمن والسلام، ودعا مارتن لوثر إلى تركيز السلطة في يد الحاكم وفصل الدين عن الدولة، وضرورة إخضاع رجال الدين للسلطة ومحاسبتهم على أعمالهم وعدم مقاومة سلطة الحاكم إلا في حالة مخالفته لكلمة الله. وظهر جان بودان ليفسر نشأة الدولة من خلال نظرية السيادة ونظرية الأسرة، ويرى جان أن نواة نشأة الدولة هي الأسرة حيث تطورت الأسرة إلي قري ومدن ودولة، وعرف جان بودان السيادة بأنها السلطة المطلقة والدائمة على المواطنين، وأن الحاكم هو صاحب السلطة طول حياته، وعليه التزام

أخلاقي أمام الله فقط أما المجتمع فليس له سلطة خرق القوانين (الإلهي والطبيعي)، وخرقها يعد خيانة عظمى في حق الله.

ساهم ميكافلي في تطوير دراسة الظاهرة السياسية، وتحصيل المعرفة السياسية الواقعية معتمدا في ذلك علي التاريخ، وقد سعي لاكتشاف قوانين السياسة واقترح أسلوبا جديدا في فهم سير المجتمعات السياسية وذلك من خلال مراقبة الظواهر المطردة التي يكشفها التاريخ، ويعتبر ميكافلي أيضا أول من دعا إلى استقلالية علم السياسة عن العلوم الأخرى .

ب)- الفكر السياسي في عصر القوميات والتصنيع الأوروبي الحديث: ظهر العديد من المفكرين الإصلاحيين والثوريين ومن أبرز هؤلاء مونتسيكو حيث ايد فكرة إخضاع الملكية للقوانين لضمان عدم استبدادها، ودعا مونتسكيو إلى فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وعدم تدخل أي سلطة في عمل السلطة الاخرى، وفصل بين علم السياسة والأخلاق ، وحاول واكتشاف القوانين والنظريات التي تحكم الظواهر السياسية بالاعتماد على الملاحظة.

وجاء (توماس هوبز) وعارض إقحام الدين في السياسة، وعظم الملكية باعتبارها تحمي الناس من الفوضى وأوجب خضوع الكنيسة للسلطة السياسية .

وقد رفض (جون لوك) الحكم المطلق وشجع علي الثورة ضده،و دعي كذلك لفصل السلطات. ودافع(جان جاك روسو) عن الحرية بقوله "يولد الإنسان حرا ولكنه مقيد بالأغلال في كل مكان" ودعا للوقوف ضد الحكم الاستبدادي وإقامة الديمقراطية المباشرة.

ولعل أول **إشارة إلى السياسة** ظهرت بشكل مستقل في الغرب عام 1874م حين تم نشر (السنوية السياسية) في باريس وفي عام 1901 ظهرت نشرة القرن العشرون السياسي من قبل (رنيه والبير) والتي استمرت إلي عام 1907 م، و(نشرة أوربا السياسية التي صدرت بين (1895و 1893) ثم ظهرت النشرة الوقتية، (الحياة السياسية في الخارج) عام 1890 م. وفي عام 1872م أنشأت المدرسة الخاصة للعلوم السياسية في فرنسا وقد نظم طليعة هذه المدرسة مؤتمرا باسم (مؤتمر السياسة عام1900) في باريس .

ج)- الفكر السياسي في الحقبة العالمية المعاصرة: في نهايات القرن التاسع عشر تم الإعتراف بعلم السياسة كعلم قائم بذاته وعلى خلفية هذا الإعتراف شهد علم السياسة تطور كبير خصوصا علي صعيدي مفهوم علم السياسة ومنهجية البحث السياسي، وتعد الأنظمة الديمقراطية بمثابة الارضية

الخصبة لنمو علم السياسة. وقد ادت الرغبة في إعداد الموظفين الإداريين والسياسيين إعدادا علميا جيدا إلى إنشاء فروع علم السياسة في الجامعات الخاصة في فرنسا وأمريكا إذ أنشاء (اميل بوتمي) المدرسة الحرة للعلوم السياسية سنة 1872 في باريس، وقد انتشرت الجامعات والكليات والمعاهد ومراكز البحوث السياسية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كان لمنظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) الدور الكبير في إنشاء (الجمعية العمومية لعلم السياسة) والتي عقدت مجموعة ندوات لمعالجة القضايا السياسية. وفي بداية الستينات ظهر تطور آخر لمفهوم علم السياسة وهو علم سياسة التنمية، حيث توجهت إليه العديد من البلدان النامية التي حصلت علي استقلالها، وقد نشر (الموند كولمان) عام 1960 م كتابا بعنوان (علم سياسة المناطق النامية) مقترحا علم سياسة التنمية كوسيلة لتحقيق التنمية السياسية وبناء الأمة وذلك بالتركيز علي الوظائف والأنشطة التي تقوم بها جميع النظم السياسية، وظهرت أيضا دراسات سياسية أخرى اهتمت بالتحليل السياسي ومناهجه وأدواته كالمدارس الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة والسلوكية الكلاسيكية والسلوكية الجديدة والبنيوية الكلاسكية والبنيوية الجديدة وغيرها من المدارس، التي قدم مفكروها مجموعة نماذج مفسرة للظواهر السياسية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية في عالم ما فتئ يتعولم بفضل وسائط الاتصال ويتحول في انتقال ثوري مع تباشير ومخاوف الثورة الرقمية للثورة الصناعية الرابعة والخامسة الصاعدة.

ثانيا: تعريف علم السياسة انطلاقا من تحديد موضوعاته:

اختلف علماء السياسة حول تحديد هذا الموضوع. فمنهم من قال بأن "علم السياسة" أو هو "علم الدولة"، ومنهم من قال بأنه "علم القدرة السياسية"، ومنهم من قال بأنه "علم السلطة السياسية أو "علم التوزيع السلطوي للقيم".

2-1)- علم السياسة هو "علم الدولة":

القول بأن علم السياسة هو علم الدولة، قديم جدا. فمنذ الإغريق حتى يومنا هذا، كانت الدولة ولا تزال محور الأبحاث السياسية، فقد اعتبر أرسطو أن السياسة هي حكم المدينة Polis ، أي المدينة – الدولة أو المجتمع السياسي الأساسي الذي يضم المجتمعات الأخرى .

هذا التعريف للسياسة برز أكثر فأكثر في القرون الوسطى مع بروز المفهوم الحديث لسيادة الدولة عند مكيافيلي وبودان وهوبس، ومن ثم عند جون أوستن/ John Austin في القرن التاسع

عشر. وقد تعزز مع ظهور مفهوم الدولة – الأمة L'Etat – Nation ، الذي لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني، ولا بين الدولة والانسان، انما ينطلق من إفتراض تلازم الدولة والأمة .(

إن الدمج بين علم السياسة وعلم الدولة جعل أحد الباحث السياسي دو فيلنوف De Villeneuve، ينحث مصطلح Statologie، أي "علم الدولة"، للدلالة على علم السياسة، على اعتبار أنها أدق من تعبير "علم السياسة"، لأنها تشير إلى موضوع هذا العلم، أي "الدولة".

ارتكز تعريف علم السياسة بأنه علم الدولة، على القول بأن التجمعات البشرية لا تبدأ باتخاذ صفة المجتمع إلا بعد أن تنشأ فيها مؤسسات عامة حاكمة، وبأن الظاهرة السياسية كظاهرة قدروية (نسبة إلى قدرة) لا يمكن أن تلاحظ إلا بعد أن تصبح ظاهرة مؤسسية، وبأن العلاقات الاجتماعية والسياسية لا أهمية لها إلا بقدر ما يمكن أن تتبلور في مؤسسات.

والدولة هي أشمل التنظيمات الانسانية وأوسعها سلطانا، وهي المؤسسة الواصلة بين جميع المؤسسات الأخرى القائمة في المجتمع القومي والمجتمع الدولي. فهي مؤسسة المؤسسات، كما يقول مارسيل بيرلو.M. Prelot

فهي تشمل جميع المؤسسات بدون أن تنضوي تحت أي منها، بل هي أصلب المؤسسات وأشدها. وإذا ما وصفت وصفا تحليليا ظهرت كمنتظم لمؤسسات مترابطة، وهي تحتوي مؤسسات ثانوية وفئات محلية وخاصة.. وإذا كانت هناك مؤسسات دولية لم تتخذ بعد صفة الدولة، إلا أننا ندرسها كلها من خلال الدولة.... فالدولة هي الشكل الأهم والأبرز والأكمل للحياة الجماعية. وهي من صنع إرادة الانسان وعقله، وهي الظاهرة السياسية الأساسية، التي ينتظم في إطارها العمل السياسي .

فهي التي تنظم علاقات المواطنين بعضهم ببعض، كما تنظم علاقاتهم بها بواسطة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارة. وتنظم علاقاتها بالدول الأخرى، عبر العمل الدبلوماسيي والمنظمات الدولية .

ويتناول علم السياسة الحقيقة السياسية، وفكرة القيم التي تنشأ عنها، والعلاقات السياسية، والتجمعات السياسية، والسلطة السياسية، والمؤسسات السياسية، والأحزاب السياسية، والأحداث السياسية، والأفكار السياسية، والقوى السياسية، والحياة السياسية، والثورات السياسية .

وهذه كلها لا تدرس إلا في إطار الدولة، حسب رأي المدافعين عن القول بأن علم السياسة هو علم الدولة .

وجزم **مارسيل بريلو** بأن الظواهر التي تتخطى الدولة، ليست سوى تأكيد على وجود هذه الأخيرة، وهي مبنية عليها، وبأن القول بزوال الدولة يبقى مجرد تنبؤ، في الوقت الذي يخلق فيه مجرى التاريخ حاليا العديد من الدول .

غلب النهج القانوني على تعريف علم السياسة بعلم الدولة، على اعتبار أن هذا التعريف ينطلق من التلازم بين الدولة والمجتمع، أي من القول بأن التجمعات البشرية لا تكون مجتمعة إلا بعد أن تتجسد في كيان حقوقي، وأبرز المدافعين عن هذا الرأي، في القرن العشرين، هم من رجال القانون، وأشهرهم جورج جلينيك , Jellineck في المانيا، مارسيل بريلو M. Prelot في فرنسا، جان دابين J. Dabin في بلجيكا، كما أن بعض علماء الاجتماع والسياسة في الولايات المتحدة الأميركية، أمثال روجيه سولتو R. Soltatt ، تبنوا المفهوم نفسه .

والجدير بالذكر أن علماء الاجتماع في الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية، اعتبروا أن موضوع علم السياسة هو دراسة مذهب الدولة وهو يشكل، برأيهم، جزأ من مجمل التطور المجتمعي، المحكوم : بشكل أساسي بالقوى المنتجة و بعلاقات الانتاج .

ولا يرتكز القول بأن علم السياسة هو علم الدولة، في الديمقراطيات الشعبية وفي الغرب على نفس الأسس، ففي حين يشدد التحليل الماركسي على العلاقة بين الدولة وعناصر المجتمع الأخرى، كونها البنية الفوقية Superstructure للمجتمع، معتبرا أن الدولة والحكام والساسة ليسوا سوى عناصر ثانوية بالنسبة للبنية الاجتماعية – الاقتصادية، في حين يشدد التحليل السياسي في الغرب، على كون الدولة وحدة قائمة بذاتها، ذات قوة وسيادة، وعلى أن الأوجه الأخرى للحياة الاجتماعية والاقتصادية هي ثانوية بالنسبة لها. فالدولة هي مجتمع لا يدين بوجوده لأي مجتمع آخر، ويسود على كل المجتمعات القائمة في نطاقه، ويتمتع حكام الدولة بصفات خاصة لا يشاركهم فيها قادة الجماعات. لذلك تمتاز الدولة بخصوصية، لا مثيل لها في المجتمعات الأخرى، تجعل منها الإطار الذي تنشأ وتنمو فيه كل الظواهر السياسية، حسب رأي المدافعين عن هذا المفهوم .

2-2)- علم السياسة هو علم السلطة:

أ)- تعريف مفهوم السلطة:

ما المقصود أولا بالسلطة ؟ Definition of Authority ؟

يقصد بكلمة "السلطة" التوجيه والأمر، السلطة بهذا المعني تتصف بصفات ثلاث هي:

أولا: تفترض عنصر الإكراه؛ ثانيا ظاهرة نسبية ؛ وهي ثالثا ظاهرة شرعية.

لكن مدلول "السلطة" أوسع ومتنوع في دلالته: فيه سياسية، إدارية، اقتصادية، معرفية، اجتماعية، روحية–دينية، أسرية، عُرفية، إعلامية، أمنية. وهي مستويات: محلية، وطنية، إقليمية ودولية.

ب)– خصائص السلطة:

1)– خاصية الإكراه المادي والمعنوي والنفسي:

السلطة في أوسع معانيها وفي أبسطها تتضمن دائما عنصر الإكراه.. والإكراه أي الضغط الذي منه يتولد الخضوع والانطواء قد يكون ماديا وقد يكون معنويا. الإكراه المادي أي الجسدي في الجماعة المنظمة، أدواته عديدة ابتداء من الشرطة والجيش والسجون دون الحديث عن التعذيب وأساليبة، والإكراه المعنوي يكون نتيجة للخوف والرهبة وكذلك الإكراه عن طريق الاستيعاب الجماعي ونقصد بذلك خضوع الفرد واضطراره للانسياق في اتجاه معين نتيجة لانتسابه لجماعة أو منظمة أو حزب او مجتمع معين.

2)– السلطة ظاهرة نسبية:

السلطة أيضا تعبر عن حقيقة نسبية فهي لا تتحدد فقط بصاحبها بل أيضا بمن توجه إليه. إذا، أي سلطة هي في الجوهر "**علاقة**" بين جهة حاكمة وجهة محكومة، تتأرجح في شرعيتها ومشروعيتها من حالة إلى حالة ومن عصر إلى آخر؛ إنها علاقات اجتماعية– سياسية تدور حول تنظيم مواقع يتجاوب فيها الحاكم والمحكوم على أن هذه العلاقات دائما تصاعدية فكل حاكم محكوم في آن واحد، وهكذا يكون محصل الضرائب هو صاحب سلطة بالنسبة لمن يجب أن يدفع الضريبية، ولكنه محكوم وليس حاكم بالنسبة لوزير المالية وهكذا دواليك

3)– السلطة وجدل الشرعية واللاشرعية:

الشرعية تعني القبول والتسليم لا فقط بمفهوم السلطة، وأنما أيضا بمن يستخدمها وحدود استعمالها، ففكرة السلطة تستند أساسا إلى مجموعة من المعنفات تسود كل جماعة سياسية بحيث يتحدد فيها بطريقة أو بأخرى أسلوب الوصول إلى السلطة. فالسلطة تصير شرعية عندما تعكس تلك المجموعة من المعتقدات السائدة، وهكذا لا يمكن الحديث عن شرعية واحدة وإنما عن شرعية تحددت بالمكان والزمان، فالشرعية السياسية في خلال القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر كانت تتحدد بالأصل الملكي، بالدم الأزرق، أما الشرعية اليوم فتدور في فلك فكرة السلطة الشعبية، أو بعبارة أخري

انتخاب أو الاقتراع العام كما نجد النظرية الشيوعية وأحزاب الإسلام السياسي التي تضيف فكرة الانتماء للحزب والولاء للعقيدة كمصدر للشرعية السياسة.

ثالثا: أبرز علماء السياسة المعاصرين في العالم المعاصر:

عالم السياسة الألماني ماكس فيبر/Max Weber، وعلماء السياسة الأمريكان: هارولد لاسويل/H Lasswell . وروبير دال/R. Dahl، وعلماء السياسة الفرنسيين: جورج بيردو/ .G Burdeau، وموريس دو فرجيه/M Duverger ، وريمون آرون/R. Aron ؛ ومن علماء السياسة المعاصرين خارج بلاد الغرب المعاصر نذكر على سبيل المثال: عالم السياسة المصري حامد ربيع، عالم الاستشراف السياسي الفلسطيني وليد عبد الحي، عالم السياسة الجزائري جيلالي اليابس وعالم السياسة السوري برهان غليون، وعالم السياسة الصيني تشنغ بيجيان /Zheng Bijian، وعالما السياسة الروسيين: ألكسندر ياكوفليف/ Alexander Yakovlev، وألكسندر دوغين وعالم السياسة الهندي راجني كوثاري/Rajni Kothari، والعالم الجنوب إفريقي جان كريستيان سموتس/ Jan C. Smuts، على سبيل المثال لا الحصر.

المأخذ الثالث على تعريف علم السياسة بأنه علم السلطة، هو مغالاته بالشمولية. فإن تركيز علم السياسة على تحليل ظاهرة السلطة يقود في النهاية إلى إندماج علم السياسة بعلم الإجتماع، لأنه لا يوجد جماعة تجهل ظاهرة السلطة، ولأن تمييز السلطة السياسية عن السلطة بوجه عام هو صعب جدا. فمن الممكن أن تكون كل سلطة، في شكل من الأشكال، سلطة سياسية، أو أن تتحول إلى سلطة سياسية، فالثروة والقوة العسكرية مثلا يمكنهما أن يتحولا إلى سلطة سياسية. لذلك يقول البعض أن هذا التعريف بعلم السياسة تنقصه الدقة، لأنه لا يسمح بوضع حدود واقعية بين علم السياسة وعلم الاجتماع. ولكن هل من الممكن وضع حدود واضحة بين علم السياسة وسائر العلوم الاجتماعية ؟ إن ذلك يبدو غير ممكن لأنها لا تمتلك ميادين متمايزة تمايزا ماديا. غير أن ما يمتاز به كل منها هو طريقة إختيار الوقائع. ومحور إهتمام علم السياسة واضح ويسير التعريف : فهو يهتم بالسلطة، وبكيفية الاستيلاء عليها، والمحافظة عليها، وممارستها، ومقاومتها. ويكفي هذا لتبرير نزوعه لأن يعتبر علما متميزا عن سائر العلوم، كما يقول، روبسون

الخلاصة:

مكننا الاستنتاج أن السياسة هي نشاط بشري، يهدف إلى تحقيق النفع المشترك لأعضاء وحدة سياسية محددة، وهذا النفع مرتبط بوجود الوحدة السياسية نفسها، وبالحفاظ على استمراريتها وتدعيمها، أي بضمان التوافق الداخلي والازدهار، وحماية الأمن الخارجي، وذلك باستخدام القوة المتلبسة بأشكال متنوعة والمرتكزة غالبة على القواعد الحقوقية. وهذا ما عبر عنه عالم النفس النمساوي فرويد/Freund ، معرفا "السياسة"، بأنها "النشاط الاجتماعي القاضي بتحقيق الأمن الخارجي والوفاق الداخلي، لوحدة سياسية معينة، ضامنا النظام، وسط الصراعات الناشئة عن تنوع وتباعد الآراء والمصالح ! بواسطة القوة المرتكزة على القانون" .

والنظام هو عامل أساسي، ولا غنى عنه، في تماسك المجتمع السياسي وديمومته ؛ والسياسة هي التي تحدد قواعد هذا النظام، استنادا للغايات الواجب تحقيقها، وهي التي تفرض التقيد بهذه القواعد.

وقد ربط ماكس فيبر/ Max Weber بين السياسة والتنظيم الإداري، الذي تمتلكه جماعة قادرة على تنفيذ أوامرها في إقليم محدد، بواسطة هذا التنظيم، بالتهديد واللجوء إلى العنف أو الإكراه المادي.

ومجرد تحديد السياسة لقواعد النظام، الواجب احترامه من قبل الجماعة، يعني أن السياسة تعين القيم، التي لها من الأهمية ما يبرر وضع آلية علاقات السلطة والطاعة، في سبيل المحافظة عليها .

والسياسة، دون شك، لا تبتدع كل القيم، خاصة الأساسية منها، والتي هي قائمة في ضمير ووعي الانسان، إنما يعطيها النشاط السياسي حجما، يجعلها في مصاف الغايات التي من أجلها تنشأ العلاقات السلطوية، فلا تبقى مجرد تطلعات اخلاقية، إنما تتحقق عملية في المجتمع السياسي .

من هذه الرؤية، تبدو السياسة نشاطا ضرورية ولا غنى عنه، لأن عليه يتوقف نشوء المجتمع وازدهاره وديمومته، ومن خلاله يتعزز وجود الإنسان.

كما يصبح علم السياسة هو حقل معرفي يتناول باحثوه ظواهر السياسة في المجالات أو المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

التقييم الذاتي: (تسمح التقييمات الذاتية للمتعلم بمراقبة مكتسباته، من خلال أسئلة مباشرة أو أي طريقة أخرى تفي بالغرض)

1. ماهي خلفياتكم وتصوراتكم المعرفية حول السياسة والتي شكلت لديكم دافعا لدراسة التخصص؟
2. من خلال واقعكم ماهي الظواهر التي يمكن أن نطلق عليها ظواهر سياسية؟
3. ماهي أطراف المعادلة في السياسة؟

4. ماهي المواضيع التي تدخل في نطاق علم السياسة؟
5. كيف تميزون بين الظاهرة السياسية وغيرها؟
6. ماحاجتنا اليوم إلى علم السياسة ؟

مصادر ومراجع إضافية وإثراءات: (يمكن تقديم مصادر دعم إضافية للمحاضرة. أو إثرائها من خلال: المخططات، الجداول، الصور، الفيديوهات ...الخ.)

أ)– من المصادر:

إليك قائمة بعناوين المصادر المرجعية الأساسية في علم السياسة، تغطي الفكر السياسي، النظرية السياسية، والعلاقات الدولية:

– المصادر القديمة والوسيطة والحديثة في علم السياسة:

1. أفلاطون – كتاب: الجمهورية (The Republic)، من أقدم وأهم الأعمال الفلسفية التي طرحت مفهوم العدالة والدولة المثالية.
2. أرسطو – كتاب: السياسة (Politics)، تحليل عقلاني للدولة والأنظمة السياسية وأشكال الحكم.
3. ابن خلدون – كتاب: المقدمة، أو كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. وقد قدم فيه نظرية عمرانية للدولة والمجتمع ويُعد مؤسسًا لعلم الاجتماع السياسي.
4. كوتيليا – كتاب: أرثاساشترا/Artathashastra، علم الثروة، أو علم ثروة الدولة، أو علم الاقتصاد السياسي للدولة.
5. نيقولا مكيافيلي – كتاب: الأمير (The Prince)، فيه طرح البراغماتية السياسية ومفهوم الواقعية في الحكم.
6. توماس هوبز – كتاب: التنين (Leviathan)، مؤسس النظرية الحديثة للعقد الاجتماعي، ودور الدولة في ضبط الفوضى.
7. جون لوك – كتاب: الحكومة المدنية (Two Treatises of Government)، دعم للفكر الليبرالي والحقوق الطبيعية.
8. جان جاك روسو – كتاب: العقد الاجتماعي (The Social Contract)، نقد للنظم السياسية، وتصور للديمقراطية الشعبية.

9. مونتسكيو – كتاب: روح القوانين (The Spirit of Laws)، مؤسس نظرية الفصل بين السلطات كأساس للنظام السياسي العادل.

10. كارل ماركس – كتاب: البيان الشيوعي وكتاب: رأس المال، نقد الاقتصاد الكلاسيكي، وفيه نقد كارل ماركس الرأسمالية وفسر التاريخ البشري باعتباره صراعا جدليا بنيويا طبقيا، بين من يملك الثروة والحكم ومن لا يملكهما.

– المصادر المعاصرة في علم السياسة:

1. ديفيد إيستون – الإطار النظري للنظام السياسي (The Political System)، من أوائل من حاولوا تأسيس علم السياسة كنظام علمي مستقل.

2. روبرت دال – الديمقراطية والنخبة، دراسات حول التعددية، الديمقراطية التشاركية، والنخبوية.

3. صامويل هنتنغتون – صدام الحضارات / النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، نظرية التحول الديمقراطي وتفسير النزاعات الحضارية.

4. فرنسيس فوكوياما – نهاية التاريخ والنظام السياسي، تحليل تطور الأنظمة السياسية الغربية بعد الحرب الباردة.

5. جيوفاني سارتوري – النظرية الديمقراطية / الأحزاب السياسية، من أبرز منظّري الديمقراطية وتحليل النظم الحزبية.

6. هانا أرندت – أصول التوتاليتارية / الحياة السياسية، دراسة تحليلية للأنظمة الشمولية والحرية السياسية.

7. جون رولز – نظرية العدالة (A Theory of Justice)، إسهام كبير في الفلسفة السياسية الليبرالية الحديثة.

8. نوربرت إلياس – تحول الدولة والمجتمع، دراسات حول تطور البنى السلطوية ومؤسسات الدولة.

9. جيمس روزيناو – الحوكمة العالمية والتغير السياسي، تناول العلاقات الدولية والحكم العالمي خارج نطاق الدولة التقليدية.

10. بيير بورديو – الدولة الرمزية / الهيمنة الثقافية، مساهمات في تحليل السلطة والدولة من منظور سوسيولوجي سياسي.

ب)– من المراجع المقترحة للإطلاع:

1. طه بدوي محمد وأمين مرسي ليلى ، المبادئ الأساسية في العلوم السياسية، الإسكندرية – المعارف، 2000.
2. موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، بيروت: دار النهار للنشر، 1980.
3. عبد الهاي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001.
4. طه بدوي محمد، أصول علم السياسة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث،2010.
5. عبد الغني فوزي، مدخل إلى علم السياسة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.
6. أحمد عطية، القاموس السياسي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968.